# مقومات القوة ودورها في السياسة الخارجية للدول الصاعدة: دراسة حالة جنوب إفريقيا

# Strengths capabilities and their Role in the Emerging Countries's Foreign Policy : South Africa Case Study

بلحميتي أمال ammeell@hotmail.com



**ملخص:**

تعتبر جمهورية جنوب إفريقيا دولة ذات خصوصية تميزها عن باقي دول القارة بالشكل الذي يدفع للقول بأنها دولة إفريقية تباعا للمعطى الجغرافي فقط. وقد برزت هذه الدولة كقوة صاعدة لها وزن وتأثير في مجالها الحيوي؛ مستفيدة من مقدراتها الوطنية ومبلورة مقوماتها الصلبة بالوجه الذي يخدم مصالحها موازاة مع التركيز على عناصر قوتها الناعمة لتمكنها من مرتبة القوة الإقليمية. فبتقييم أدائها والذي بوأها مكانة القوة الصاعدة أو البازغة؛ نجد أنها فعّلت إمكاناتها ومقدراتها بالشكل الذي يخولها للعب دور القائد الإقليمي كونها تتمتع بقوة نسبية مقارنة بمحيطها؛ وهذا رغم ما تعانيه من تحديات داخلية وخارجية تعيقها بالتأثير على وتيرة هذا الصعود. وهو ما نلمسه من خلال أدائها على السياقين الإقليمي والدولي بلعب أدوار سواء في إطار ثنائي أو جماعي؛ تفاعل دولاتي أو من خلال المنظمات الإقليمية؛ أو حتى في دوائر أوسع من خلال التفاعلات على الساحة الدولية ككل.

**الكلمات المفتاحية:** القوة– جنوب إفريقيا– الدبلوماسية– الأداء– الأهداف.

**Abstract:**

The Republic of South Africa is a country with a specificity that distinguishes it from the rest of the continent in a way to asserts that's an African country according to geographical factors only. This country has emerged as an emerging force with weight and influence in its vital field،drawing on its national capabilities and crystallizing its solid elements in a way that serves its interests in parallel with focusing on its soft power elements to enable it to be ranked as a regional power. By assessing its performance،which has established the status of a rising or emerging power،it has done its potential and capabilities in a way that allows it to play the role of regional leader because it has a relative strength compared to its surroundings; this despite the internal and external challenges that hinder the impact on the pace of this rise. This is what we see through its performance in the regional and international contexts by playing roles both in a bilateral and a collective context ; the interaction of my States or through regional organizations ; or even in wider circles through interactions on the international scene as a whole.

**Key words:** Power- South Africa- Diplomacy - Performance – Goals.

## مقدمة:

كما هو معروف لدى الدارسين في حقل العلوم السياسية –والسياسات الخارجية بالتحديد– أن السياسة الخارجية لدولة ما تتحدد من خلال جملة أهداف تحاول الوصول إليها عن طريق تسخير مقدراتها بأنواعها المختلفة. وجنوب إفريقيا كونها دولة إفريقية –عرفت وضعا خاصا أَثَّرَ فيها داخليا وخارجيا– حاولت أن تلعب أدوارا على الصعيدين الإقليمي والدولي بغرض البروز كقطب فاعل حسب دوائرها الجيوسياسية. ومن هنا نحاول من خلال هذه الدراسة أن نبحث في كيفية تفعيل جنوب إفريقيا لمقدراتها من أجل الظهور

كقوة صاعدة إقليميا وعالميا، وكيف تمكنت من توظيف مقومات القوة لديها في بناء سياسة خارجية فعالة وذكية في مجالها الحيوي؟

فجنوب إفريقيا كحالة ناجحة في بناء سياسة خارجية فعالة ومتوازنة؛ تمكنت من تبوء موقع هام في دوائرها الجيوسياسية؛ فهي من الدول القائدة في الإتحاد الإفريقي، لها تأثير دبلوماسي واقتصادي في مختلف القضايا والأزمات التي تعيشها القارة الإفريقية، والأهم من ذلك أنها تعد واحدة من دول مجموعة العشرين. ومن هنا تبرز أهمية تناول الموضوع من خلال الوقوف على أهم مكامن القوة والتي سعت من خلالها هذه الدولة من أجل لعب أدوار على المستويين الإقليمي والدولي؛ وهذا من خلال الوقوف على مقدرات هذه الدولة من موارد للقوة (صلبة وناعمة)، ثم تقييم مدى فاعلية هذه المقدرات لدولة جنوب إفريقيا من خلال مدى اسهام هذه الإمكانات في النهوض بالدولة وخدمة مصالحها؛ مع التطرق لمعوقات هذا الدور والتي تشكل حائلا دون وصولها لمكانة أحسن، ومن ثم تحليل لأثر مخرجات بناء القوة على الأداء السياسي الخارجي لهذه الدولة إقليميا ودوليا.

## أولا: مقومات القوة لجنوب إفريقيا

تتمتع جنوب إفريقيا بقدر من المقدرات للقوة الصلبة أو المادية الملموسة والتي لها تأثير مباشر إذ توفر لها نوعا من الخصوصية مقارنة بدول الجوار الجغرافي، كما نجدها تعتمد بالموازاة مع ذلك على القوة الناعمة التي تمكنها من التأثير في الأهداف المطلوبة عند الضرورة؛ مع الوقوف ضد تأثيرات الآخرين. وهذا التمازج للمقدرات هو الذي يمكنها من فرض نفسها على السياقين الإقليمي والدولي.

### 1. موارد القوة الصلبة لجنوب إفريقيا:

لجنوب إفريقيا جملة من المقومات المادية التي تشكل موارد القوة الصلبة للدولة؛ والتي تعطيها القوة والقدرة وبالتالي تمكنها من التأثير في توجهات وسلوكات غيرها من الدول؛ وهذا من خلال هذه المقومات المادية من موقع ومساحة وثروات طبيعة وغيرها من المعطيات الإقتصادية والعسكرية. ومن هذه المقدرات الطبيعية للدولة موقعها الهام في أقصى جنوب قارة إفريقيا وتطل على كل من المحيط الأطلسي والهندي، بين دائرتي عرض 23°–35° جنوبا.[1] يحدها شمالا: ناميبيا، بوتسوانا، زمبابوي، ومن الشمال الشرقي: موزمبيق، وشرقا سوازيلاند، ومن الجنوب الشرقي مملكة اللوزوتو. لها ثلاث عواصم؛ عاصمة إدارية وهي بريتوريا، عاصمة تشريعية وهي الكاب (كاب تاون)، وعاصمة قضائية وهي: بلوم فونتان.[2] تقدر مساحتها ب 1.224.000 مليون كم². تعتبر جنوب إفريقيا أغنى دول القارة في الموارد الإقتصادية، فهي غنية

[1] جودة حسنين جودة، **جغرافية إفريقيا الإقليمية**، دار انهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص. 456، 1981.
[2] محمد رزيق المخادمي، **التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، ص. 287، 2006.

بالموارد المائية الكافية في عدد كبير من مناطقها على رأسها نهر أوروانج ونهر ليم بوبو، تستغل مياههما في مجال الري لكنها تمتاز بعدم الانتظام لجفافها لمدة طويلة.[1]

تعتبر جنوب إفريقيا من البلدان الرائدة في مجال التعدين ومعالجة المعادن في العالم، تبلغ حصتها من الإحتياطات العالمية للمعادن كالآتي: مجموعة معادن البلاتين PGM تبلغ نسبة 95% من الإحتياط العالمي، الكروميت 42%، الزركونيوم 27%، الفاناديوم25% المغنيز 24%، الروتيل 20%، الفلورسبال 17%، الذهب 12%، والألمنيوم 10% من الإحتياط العالمي. أما حصة البلد المقدرة لإنتاج هذه المعادن لسنة 2011 مقارنة بالإنتاج العالمي متفاوتة حسب كل معدن، فحصة إنتاج البلاتين قدرت ب 72%، الكيانيت وغيرها من المواد 59%، الكروم 46%، الخس المعدني 34%، البلاديوم والفاناديوم 38% لكل منهما، الزركونيوم 27%، الروتيل 24%، الإليمينيت 17%، المغنيز 24%، الذهب 07%، الفلورسبال 04%، الألومنيوم وخام الحديد والرصاص والنيكل 02% لكل منهم، وصخر الفوسفات 01% من الإنتاج العالمي. وبذلك؛ نجدها تتوافر إماكنات معدنية تصل أحيانا إلى 80% من الإحتياط العالمي. وبفضل البنية التحتية القوية تتوافر على صناعة تحويلية قوية تسهم بنحو 25% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.[2] تقع الغالبية العظمى من موارد الثروة المعدنية في مناطق البيض (أو العكس هو الأصح).[3]

أما القطاع الزراعي؛ فيشغل 11.4 بالمئة من اليد العاملة و تساهم 5 بالمئة من الدخل القومي و رغم ذلك فان جنوب افريقيا تحقق اكتفاءا ذاتيا لدرجة تصديرهالبعض المنتوجات كالسكر . الذرة . الثروة السمكية . وقد أدى تنوع الاقاليم المناخية إلى تنوع المنتوجات الزراعية. وقد ساهم في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 بأكثر من 178.050 مليون راند جنوب إفريقي أي أكثر من 170.44 مليون دولار التي تعتبر أكثر من 10.1% من إنتاج الزراعي لعام 2012. وتصنف جنوب إفريقيا في المرتبة 32 عالميا من بين الدول الأكثر إنتاج زراعي.[4]

في حين نجد قطاع الصناعة يشغل ما نسبته 32.8% من اليد العاملة ، تساهم بنسبة 30% من الناتج المحلي . ومن أهم صناعاتها الحديد والصلب، تركيب السيارات؛ فهي الدولة الوحيدة في إفريقيا التي تنتج سيارات مرسيدس بنز من فئة سي كلاس، مزودة بخاصية الدفع الأمامي. كما لها أفضل قطار فخم في العالم، وهو قطار "روفوس". لديها سكك حديدية تبلغ 19.004 ميل أي ما يعادل 80% من البنية التحتية لإفريقيا كلها.[5] وتشرف على هذه الصناعات شركات عملاقة عالمية في الانتاج الصناعي لضخامة الاستثمار بها كشركة دي بيرس التي تحتل المرتبة 9 عالميا في التعدين. كما تعتبر هذه الدولة

---

[1] جودة، مرجع سابق، ص. 443.

[2] محمد عاشور مهدي، جنوب إفريقيا ونجيريا... أدوار إقليمية جديدة، السياسة الدولية، ع. 169، ص. 62، جويلية 2007.

[3] جودة، مرجع سابق، ص. 490.

[4] عاشور، مرجع سابق، ص61.

[5] نرمين حمودة، "ما لا تعرفه عن جنوب إفريقيا"، أطلع عليه بتاريخ: 2016/03/29، على الساعة 10:10، على الرابط: dotmsr.com

من البلدان الرائدة في مجال التعدين ومعالجة المعادن في العالم.[1] أما قطاع الخدمات؛ فنجده يشغل نسبة 55.8 % من اليد العاملة ويساهم ب65% من الدخل القومي كالبنوك والتجارة والتعليم والصحة.

وبهذا؛ يمكن القول أن دولة جنوب إفريقيا تنتج نسبة كبيرة من المواد الخام اللازمة لصناعتها التحويلية أكبر من أي دولة بإفريقيا. كما تنتج وتستهلك من الكهرباء ما يوازي نصف القوى المحركة لإفريقيا، وفيها نحو خمسي سيارات القارة، ونصف المنشآت الصناعية في القارة.[2]. وبها نظام نقل يتمثل في شبكة طرق برية، سكك حديدية، وخطوط جوية تربط المدن ببعضها، ومدنها من أكبر المدن الإفريقية.

في المجال الاقتصادي؛ تعد جنوب إفريقيا أكبر اقتصاد متقدم بالقارة، وأغنى دولها من حيث الموارد المؤهلة لمواكبة التطور التكنولوجي وغزو الأسواق العالمية. فمن بين 500 شركة ومؤسسة الأولى بالقارة نجد 127 شركة جنوب إفريقية؛ وتستحوذ على 62% من رأسمال هذه الشركات والمؤسسات. ويقدر ناتجها المحلي الإجمالي 44% من إجمالي الناتج المحلي لإفريقيا جنوب الصحراء؛ إذ يعادل ثلاث أضعاف نظيره في نجيريا (والعكس بالنسبة للعامل الديمغرافي؛ إذ يبلغ سكان نجيريا ثلاث أضعاف سكان جنوب لإفريقيا)[3]. ويتصف إقتصادها بوجود تكتلات مالية كبيرة (الخمس العظام*) تضم أكبر خمس شركات مهيمنة عالميا في المحاسبة والخدمات المهنية (من الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، وهولندا)؛ وتشمل قطاعات مختلفة، وتمثل 80% في رؤوس الأموال لجنوب إفريقيا[4].

كان النهوض الاقتصادي لجنوب إفريقيا حصيلة سنوات عمل كلّلت بتحقيق معدلات نمو ثابتة، إضافة للدور الايجابي الذي لعبته الدولة في تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتوفير قروض للتنمية الصناعية، ووجود العمالة الرخيصة والثروات؛ فإرتفع سقف صادراتها لمستويات غير مسبوقة ومكّنَها من الإنتقال للشريحة الأعلى من البلدان متوسطة الدخل[5]. فصارت بذلك عضو فاعل بعدة منظمات عالمية؛ كبنك الإستثمار الدولي، مجموعة77، البريكس، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، البنك الدولي للإنشاء

[1] Mohammed Matmati, , **Basculement Economique & Géopolitique Du Monde : Poids Et Diversité Des Pays Emergents** L'Harlattan, Paris, P. 196, 2013.

[2] جودة، مرجع سابق، ص. 444.

[3] عاشور، مرج سابق، ص.62.

* تتصدر جنوب إفريقيا القارة الإفريقية من حيث الشركات الاقتصادية الكبرى، فهي تضم المجمعات الخمس الأولى في الصناعات الزراعية، المجمع الأول في النسيج، المجمعات السبع الأولى في صناعة الخشب والورق، المؤسستان الأولتان في الأشغال العمومية، المؤسسة الأولى في الإنتاج الطاقة الكهربائية، المؤسسات الخمس الأولى للمناجم، المؤسستان الأولتان في الصناعة الكيميائية، المؤسسات الثلاث الأولى للهاتف، المؤسسات الثلاث المهمة في النقل، العشر شركات الأولى للتأمينات، أكبر ست بنوك. أنظر: Philippe Gervai-Lambony, **L'Afrique Du Sud**, Le Cavalier Bleu, Paris, P.111 2009.

[4] Philippe Gervai-Lambony, Op.Cit, P.112.

[5] محمد صادق إسماعيل، **تجربة جنوب إفريقيا... نيلسون مانديلا والمصالحة الوطنية**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ص.07، 2014.

والتعمير، صندوق النقد الدولي، نظام التحكم في تكنولوجيا الصواريخ، حركة عدم الإنحياز، مجموعة الدول الموردة للطاقة، منظمة التجارة العالمية، إتفاقية منع إنتشار الأسلحة[1].

ونتيجة لذلك؛ أصبحت جنوب إفريقيا دولة جد متقدمة عن باقي دول القارة التي تفتقر لبنى صناعية مماثلة[2]. وهو ما يدفعنا للقول أنها دولة لا يربطها بإفريقيا سوى المعطى الجغرافي. فهي بالرغم من ماضيها المعروف إستطاعت التموقع ضمن الخارطة الجيوسياسية للتفاعلات الإقليمية، وفرضت نفسها إعتمادا على مقدراتها ضمن السياقين الإقليمي والدولي من خلال المؤسسات والهياكل التي تنشط بداخلها.

في المجال العسكري، تمتلك جنوب إفريقيا أحد أقوى الجيوش قاريا وأكثرها تنظيما وتسليحا وأفضلها إعدادا وتدريبا؛ فضلا عن الموارد اللازمة لنشر قوات حفظ السلام خارج أراضيها بما يؤهلها للقيام بدور فاعل[3]. فقد حدث أن تدخلت في ليسوتو سنة 1999، وساهمت بمهام لحفظ السلام وتسوية النزاعات الإفريقية*.[4] مما يعطيها مظهر الدولة المحبة والداعمة للسلام والعاملة على تحقيقه بمختلف الوسائل.

وتتميز جنوب إفريقيا بتجربة نووية فريدة عالميا كونها الدولة الوحيدة المتخلية عن برنامجها طوعا؛ وانضمت لمعاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية كدولة غير حائزة للنووي[5]. فاتخاذ الرئيس الأسبق"**نيلسون روليهلاهلا مانديلا**" **Nelson Rolihlahla Mandela** (1918-2013) موقفًا معاديًا لبرنامج بلده النووي بدا واضحًا في كلمته بالجمعية العامة للأمم المتحدة؛ معلنا عن مبادرة "نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية"[6].

أما بالنسبة للتركيبة المجتمعية؛ فالمجتمع مركب ومتعدد الأعراق؛ يبلغ بحسب تقديرات 2014 ما يفوق تعداد 34 مليون نسمة. توزع على نسبة 80% زنوج، والبقية يتوزعون بين البيض (09%)، والمختلطين والهنود والآسيويين.[7] وعلى الصعيد الديني؛ تعتبر المسيحية بكافة مذاهبها وكنائسها هي

---

[1] حسين، مرجع سابق، ص ص140،141.

[2] حمدي عبد الرحمن، "صراعات الهيمنة: الصيغ الأمنية الجديدة في إفريقيا،"**السياسة الدولية**، عدد197، ، ص.18، جويلية 2014.

[3] المصدر نفسه، ص.20.

* لعبت جنوب إفريقيا أدوارا في تسوية النزاع الإثيوبي–الإريتري، بوروندي، الكونغو، ليبيريا، وجنوب السودان. أنظر: محمد عاشور مهدي ،"جنوب إفريقيا ونجيريا....أدوار إقليمية جديدة، "**السياسة الدولية**، عدد 169، ص. 63، جويلية 2007.

[4] حمدي عبدالرحمن حسن، **دراسات في النظم السياسية الإفريقية**، المركز العلمي للدراسات، القاهرة، ص ص237، 238، 2001.

[5] أسماء عبدالفتاح، "جنوب إفريقيا أكثر دول العالم تقدماً في صناعة الأسلحة" ، إطلع عليه بتاريخ: 2016/03/12، على الساعة: 22:50، على الرابط: http://elbadil.com

[6] طارق فرحات، "لماذا تخلت جنوب إفريقيا عن برنامجها النووي"، إطلع عليه بتاريخ: 2016/03/22، على الساعة: 20:10، على الرابط: http://www.sasapost.com/south-africa-nuclear/

[7] تقرير الجزيرة للدراسات، "دولة جنوب إفريقيا"، مدرج بالموقع الرسمي بتاريخ: 2014/10/22، إطلع عليه بتاريخ: 2018/01/29، على الساعة: الساعة: 14:10، على الرابط: aljazeera.net/encyclopedia/countries/2014/10/18/%D8%AC%D9%86

السائدة في البلاد بنحو 80% مع نسب أخرى متفاوتة للديانات؛ أهمها: الإسلام، الهندوسي، واليهودية، وهو ما يضفي عليها طابع التنوع والتعدد.[1] ومن هنا يبرز جليا ضعف التجانس المجتمعي والتباين الهوياتي داخل المنظومة المجتمعية؛ إذ طرح "ثابو مبيكي "Thabo Mbeki (1942) بعد توليه منصب نائب الرئيس فكرة "الأمة الجديدة" في إطار مشروع النهضة الإفريقية[2]. وقد أكد على أن عناصر الأمة المتنوعة تكوّن شعبا واحدا، مشددا على الهوية الإفريقية للجماعات العرقية المختلفة؛ كما دعالتماسك عناصر الأمة الجديدة، وضرورة بناء تاريخ مشترك ووطن جديد[3].

ومن هنا؛ يمكن القول أن موارد القوة الصلبة والتي تشكل مكامن القوة لجنوب افريقيا من حيث أنها تمكنها من إستخدامها بالشكل الذي يزيد من قوتها وفعاليتها في دوائرها الجيوسياسية؛ وفي نفس الوقت تعطيها خصوصية في سياقها الإقليمي، إلا أن هذه الخصوصية تبرز أكثر من خلال القوة الناعمة التي تتمحور حول فكرة مركزية مفادها التأثير في سلوكات الآخرين ودفعهم لإتخاذ قرارات وتبني إتجاهات في صالح مستخدم هذا النمط من القوة؛ مع الوقوف أمام تأثيرات الآخرين وعدم التأثر بإستمالاتهم أو محاولاتهم الناعمة (الرخوة) للتأثير.

### 2. موارد القوة الناعمة لجنوب إفريقيا:

تعتمد جنوب إفريقيا على القوة الناعمة لتأكيد حضورها ونفوذها، فمن حيث نمط القيادة يشكل تولي الرئيس"مانديلا" الحكم في سنة 1994 ملمحا أساسيا لإنهاء نظام التمييز العنصري؛ مما أدى إلى الاستقرار النسبي الذي ساعد على الاستثمار في رأس المال البشري[4]. وتعد إصلاحات الرئيس"مانديلا" ذات طابع اجتماعي أكثر مما هي اقتصادية من خلال ضمان حقوق الأفارقة السود (الأغلبية).وبمجرد دعوته لإنهاء المقاطعة الاقتصادية والعقوبات المفروضة على دولته؛ أعلنت الدنمرك والسويد وأستراليا قرارات لاستئناف العلاقات المجمدة[5]. والملاحظ أنه بعد التحول عن الميز العنصري تم قبول البيض ضمن الجماعة السياسية المتمتعين بالحقوق والواجبات رغم مسؤوليتهم عن الأبارتيد* ومن هنا؛فإن قيمة التسامح لها أهمية خاصة في بناء المواطنة للعيش المشترك[6]. وهو ما صرح به الرئيس الأسبق "**فريديريك**

---

[1]إسماعيل، مرجع سابق، ص.13.

[2]حلمي الشعراوي، **الفكر السياسي والاجتماعي في إفريقيا**، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، ص ص.264،265، 2010.

[3]علياء سرايا، "خبرات انتقالية: بناء المواطنة في تجربة جنوب إفريقيا"، **السياسة الدولية**، عدد 195، ، ص.29، جانفي 2014.

[4]حسن، ، مرجع سابق، ص.277.

[5]ماهر عطية شعبان، **مشاكل إفريقية معاصرة**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، ص.235، 2011.

* الأبارتيد كلمة أفريكانية تعني الفصل لكنها لم تظهر في القاموس السياسي إلاّ في أواخر الأربعينيات حيث أستخدمها الحزب الوطني في جنوب إفريقيا أثناء حملته الانتخابية عام 1948 كشعار له. يعني ضرورة تحقيق الفصل الكامل بين أجناس شعوب إفريقيا خاصة بين البيض والسود اجتماعيا،سياسيا، اقتصاديا وجغرافيا. وقد عدته الأمم المتحدة جريمة ضد الإنسانية (الإتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري عام 1973). أنظر ماهر عطية شعبان، **مشاكل إفريقية معاصرة**، مرجع سابق، ص.231.

"**فريديريك دي كلارك**" **Frederik Willem de Klerk** (1936) في عام 1990 على "ضرورة إنهاء سيطرة البيض على السود لكن دون أن تحل محلها سيطرة السود على البيض"[1].

وعلى مستوى النظام السياسي؛ تعتمد جنوب إفريقيا مبدأ "تعزيز السلام الديمقراطي" باعتبار الديمقراطية أكثر سلمية من أي شكل آخر للحكم؛ فهي بهذا تهدف لتشجيع بناء نظام ديمقراطي مستقر، والقيام بالتحدي في ثلاثية 'السلام الديمقراطي، التنمية، الاستقرار' من خلال تعزيز حلم السلام والاستقرار والديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد أشار "**ثابو مبيكي**" أنه على الأفارقة القيام بثورة ومقاومة الدكتاتورية"، وأنه ينبغي "أن يكون الحكم للشعب" لتستمد الحكومات سلطتها وشرعيتها من إرادة الشعب، وتصبح كذلك ممثلة للنساء (تمكين المرأة)[2].

في مجال حرية التعبير؛ احتلت جنوب إفريقيا المرتبة 52 من 179 بحسب مؤشر 'مراسلون بلا حدود' (2011-2012)[3]. واحتضنت منتدى "حرية التعبير من أجل التنمية والحوكمة الرشيدة: الحاجة للإصلاح" **في** 15ماي 2013. تقرر عنه تدشين وإطلاق حملة بهذا المسمى بكافة الأقاليم الإفريقية، وإنشاء"جائزة البرلمان الإفريقي لحرية الإعلام في إفريقيا"، وإنشاء مؤشر سنوي يدعى "مؤشر البرلمان الإفريقي لحرية الإعلام في إفريقيا" من أجل قياس وضع حرية الإعلام بالدول المعنية، ومناشدة دول الإتحاد الإفريقي من أجل إعتماد "قانون نموذجي للحصول على المعلومات"، وطلب دعم تطبيق القرارات المتصلة من طرف شركاء التنمية[4]. إلاّ أنه تعالت الأصوات بتراجع الديمقراطية إثر منع صحفيين من حضور جلسات مجلس النواب بعد طرد المعارضة؛ واعتقال صحفيي التحقيقات بجريدتي تايمز وأفريكا[5].

والملاحظ أن الصحافة تركت مهامها، وحولت الاهتمام إلى بدائل أخرى كالنوع الاجتماعي (قضية المثليين والجرائم في حقهم)، الهجرة، وكراهية الأجانب.[6] يعني ترك الأولويات والنظر في الأمور

[6]سرايا، المصدر نفسه، ص.27.

[1]Marc AicoZic, **La Nouvelle Afrique Du Sud Post-Aparthaid,** L'Harmattan, Paris,P.106, 2010.

[2]HE President Thabo Mbeki, "The African Renaissance Statement, South Africa Broadcasting Corporation (SABC)", Johannesburg, **Gallagher Estate**, August 13, P.04, 1998.

[3]-----,"Press Freedom In South Africa", Seen : 25/03/2016, At : 14 :25, In The Link : Southafrica.info.

[4]منشورات البرلمان الإفريقي الصادر في: 2015/05/15، أطلع عليه بتاريخ: 2016/03/22، على الساعة :20:10، على الرابط: africanplatform.org

[5] -------، "رئيس جنوب إفريقيا يجتمع مع رؤساء تحرير صحف لبحث اهتمامات الإعلام"، أطلع عليه بتاريخ: 2016/03/25، على الساعة 10:30، على الرابط: arabic.people.com.cn

[6]أسماء عبدالفتاح،"أين وصلت حرية الإعلام في إفريقيا"، أطلع عليه بتاريخ: 2016/03/24،على الساعة:11:13، على الرابط: elbadil.com

الهامشية التي لها تأثير محدود داخل الدولة، والتي يمكن تجاوزها دون إعطائها كل تلك الأهمية والتفرغ لمجالات أوسع وذات تأثير أكبر وأنجع للفرد والمجتمع على السواء.

وتُعرَف جنوب إفريقيا بالمصداقية والنزاهة في مجال التمثيل السياسي منذ إنتخابات 1994 وتولي الرئيس "**نيلسون مانديلا**" الحكم. كما طورت البلاد إستراتيجية المراقبة الدقيقة للتطورات السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، زامبيا، أنجولا، ونجيريا إثر التحضير للإنتخابات (رئاسية، وبرلمانية). وقدمت العون للكونغو الديمقراطية عام 2006 من خلال اللجان الإنتخابية المستقلة للبلدين، مع التأكيد على المساعي الأخرى لبناء الدولة كتدعيم كفاءات قوى الأمن، وتقوية الحكومة المحلية، وسلطات الإيرادات الجمركية[1].

وفي مجال العدالة تعرف المنظومة القضائية إستقلالية مقارنة بباقي الدول الإفريقية؛ فقد أصدرت المحكمة الدستورية للدولة قرارا يلزم الرئيس"جاكوب زوما" Jacob Zuma (1942) بإرجاع الأموال العامة التي أنفقها في تجديد منزله[2]. أما من حيث القيم المعيارية؛ فالترويج للتسامح الذي اتخذه "مانديلا" بتأكيد إستخدام لغة 'الأفريكانرز' إحدى اللغات الرسمية، ودعم الفريق الرياضي أيا كانت عرقيته، ومبادرةتأسيس لجنة الحقيقة والمصالحة في نهاية 1995 للعمل لمدة سنتين، تتكفل بالنظر في الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال الفترة الممتدة مابين 1960-1994[3].

علاو على ذلك، قامت الدولة بتنظيم تظاهرات ذات بعد عالمي للبروز كبلد متطور؛ فقامت بتنظيم قمم الأمم المتحدة حول الإيدز في2000، والعنصرية في2001، والإتحاد الإفريقي في 2002، وقمة الأرض في 2002[4]. وأخيرا احتضان فعاليات مونديال 2010. ومن خلال تنتظيمها لهذه التظاهرات عملت جنوب إفريقيا على الترويج لثقافتها المتنوعة (قوقوزيلا، الغناء، واللباس المستعمل في الإفتتاح...).

تتمتع جنوب إفريقيا بشبكة علاقات دولية واسعة*؛ وعضوية مؤسسات إقليمية ودولية. فقد صادقت على الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب سنة 1996، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام1998. كما إهتمت بالمنظمات غير الحكومية والحركات الإجتماعية كحملة النضال من أجل العلاج

---

[1] كريس لاندزبرغ، **الأفروعربية الجديدة: أجندات جنوب إفريقيا الإفريقية والعربية والشرق أوسطية**، سلسلة محاضرات الإمارات (121)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، ص.33، 2009.

[2] حصة وقفة مع الحدث، "جنوب إفريقيا: القضاء يدين الرئيس وينتصر للمال العام"، أطلع عليه بتاريخ: 2016/03/27، على الساعة: 10:16، على الرابط: france24.com

[3] سرايا، المصدر نفسه، ص ص.28،29.

[4] خلود محمد حسين، "السياسة الخارجية لجمهورية جنوب إفريقيا تجاه دول الخليج العربي"، **السياسة الدولية**، عدد 48، ص.140، أفريل 2011.

* لجنوب إفريقيا 83 سفارة ومفوضية عليا الخارج، 12 قنصلية، 46 قنصل شرفي، 4 مكاتب اتصال، 106 بعثات غير مقيمة، ، كما تستضيف على أرضها 112 سفارة ومفوضية عليا، 54 قنصلية، 73 قنصلية شرفية، مكتب اتصال واحد، 12 بعثة غير مقيمة، و20 منظمة دولية. أنظر محمد عاشور مهدي ، مرجع سابق، ص. 63.

ضد الإيدز (تحتل المراتب الأولى في نسبة المصابين بما يقارب حوالي 20 بالمائة عام 2015)،[1] وحركة الجنوب إفريقيين من أجل حد أدنى للدخل لمجابهة البطالة، التي أصبحت تشكل ما نسبته 27.7 بالمائة خلال الثلاثي الأول للعام 2017،[2] ومشروع من أجل الحق في التعليم، وحركة الذين لا يملكون أراضٍ، ولجنة أزمة الكهرباء في سويتو، والمنتدى المناهض للخصخصة.[3] ومن هنا؛ يمكن القول بأن هذا البلد نشط في مجالات متعددة مغلبا السلوك التحفيزي والتعاوني على نظيره النزاعي من خلال تفعيل مقومات الدولة إعتمادا على القوة الرخوة التي تمكن من الحصول على نتائج يصعب الحصول عليها بمقتضى القوة الصلبة أو الخشنة والتي كثيرا ما تؤدي إلى صدامات عندما تتضارب المصالح.

وبهذا؛ وبعد الوقوف على موارد القوة الصلبة التي إعتمدت عليها دولة جنوب إفريقيا بغرض البزوغ كدولة ذات قوة وقدرة من حيث مقوماتها الصلبة التي تُظهِرُها بإمتياز وتؤهلها للبروز كقطب فاعل، مع إعتمادها على قوتها الناعمة في التعامل مع المعطيات الداخلية، الإقليمية، والدولية بغرض تحقيق مركز الدولة الأنموذج للصعود والتميّز رغم ما عرفته في حقبة الأبارتايد.

## ثانيا: قراءة تقييمية لدولة جنوب إفريقيا كقوة صاعدة.

لتقييم تجربة جنوب إفريقيا للصعود ومدى فاعليتها ضمن المتغيرات الإقليمية والدولية يجب الوقوف على إنجازات وإخفاقات الدولة من أجل التأكد من الدور الذي إتخذنه لنفسها ومدى تمكنها منه.

### 1. قدرات وإمكانات الدولة كمحددات لقوة الدولة:

تمتلك جنوب إفريقيا مقومات الدولة القائد إقليميا، وهذا نظرا لتوافرها على امكانات سياسية، إقتصادية وعسكرية، وشبكة علاقات إقليمية ودولية مميزة. فعلى الصعيد السياسي؛ يعتبر النظام منذ 1994 أحد أكثر النظم دمقرطة في إفريقيا؛ في ظل دستور يحظى بتوافق القوى السياسية والإجتماعية في البلاد، ويحفظ الحقوق والحريات، وممارسة أثبتت إحتراما لنصوص الدستور بإنتخابات نزيهة عقبها تداول سلمي على السلطة عام 1999. وتحرص جنوب إفريقيا على إبراز نفسها كنموذج ناجح يحتذي به في التعامل مع مشكلة التعددية الذي يمثل أرضية أساسية وأداة للتواصل بين جنوب إفريقيا والعالم الإسلامي، إسرائيل، والهند.[4]

وعليه؛ يذهب الكثير للقول بأن جنوب إفريقيا قوة مهيمنة –بمفهوم "**إيمانويل والرشتاين**" للهيمنة– على أنه: "وجود دولة قادرة على فرض مجموعة من القواعد على التفاعلات بين الدول، بما يؤدي إلى خلق

---

[1]----, Afrique Du Sud: L'un Des Pays Les Plus Touches Par Le Sida, Vu Le: 28/01/2018, À: 20:20, Au Site: www.rfi.frafriqueL20151130-afrique-sud-sida-vih.

[2] https://www.tresor.economie.gouv.fr/Ressources/pays/afrique-du-sud

[3]سرايا، مصدر سابق، ص.30.

[4]مهدي، مصدر سابق، ص.63.

نظام سياسي جديد". وهو ما يحيل الباحث لإستنتاج أن الهيمنة في هذه الحالة تكسب مزايا كبيرة للشركات والأعمال التجارية التابعة لها أو الخاضعة لحمايتها. وهذه المزايا النسبية لا تتحقق وفق قواعد السوق، بل بالضغط السياسي. في حين يعتبرها البعض –على رأسهم **"آدم حبيب"**– بأنها دولة مهيمنة على الأقل في إطار محيطها الجغرافي الإقليمي.[1]

ويرفض آخرون مفهوم الدولة المهيمنة كإسقاط لحالة جنوب إفريقيا؛ إذ يرى "**كريس لاندسبرغ**" أنه من الخطأ وصف جنوب إفريقيا كدولة مهيمنة إقليميا، أو قوة عظمى إفريقية، أو حتى دولة قائدة[2]. وعوضا لذلك؛ يمكن إعتبارها قوة **مهيمنة محتملة،** أو بمعنى أدق **'دولة محورية'** إقليميا ودوليا[3]. صحيح أنها تأتي في ذيل القوى الصاعدة خاصة في الإنجاز الإقتصادي لكن أهميتها لا تقاس طبقا للأرقام والإحصاءات بل بقوتها النسبية في مجالها الحيوي[4]. فهي تتمتع بقوة نسبية تسمح لها بممارسة النفوذ على جيرانها، بل والتأثير في مجريات الأحداث بالمنطقة. وبالتالي؛ يمكن النظر لجنوب إفريقيا كدولة مؤثرة إقليميا نظرا لقدراتها الاقتصادية الهائلة، وإرسائها لدعائم النظام الديمقراطي عقب انهيار نظام الأبارتهايد، وسعي القيادة السياسية منذ منتصف التسعينات لإحداث التوازن بين المطالب الداخلية والالتزامات الخارجية.

**2. معوقات الصعود لجنوب إفريقيا:**

رغم القدرات والامكانات التي تمتلكها جنوب افريقيا ومساعيهاالتي تمثل في مجملها عناصر قوة، فإن كل عنصر منها لا يخلو من بعض ملامح الضعف التي تحد من قوتها وقدرتها؛ فرغم إزدياد عدد السكان من 40 مليون عام 1996 إلى حوالي 45 مليون نسمة عام 2006 ليصل العام 2017 إلى قرابة 56 مليون نسمة،[5] إلا أن عدد الأسر قفز من 9.7 مليون أسرة إلى 11 مليون أسرة بزيادة 30% مما يشكل حجما كبيرا من الضغوط والمطالب بتوفير الخدمات العامة اللازمة. كما تواجه الحكومة تحديا كبيرا جراء تزايد معدلات الفساد وازدياد مظاهر العنف الإجتماعي، مما أدي لزيادة النفقات على الأمن الداخلي بنحو

---

[1]Habib Adam," South Africa's Foreign Policy : Hegemonic Aspirations, Neoliberal Orientations And Global Transformation", **South African Journal Of International Affairs**, PP. 143-159, 2009,

[2]Chris Landsberg, « In Search Of Global Influence, Order and Development: South Africa's Foreign Policy a Decade after Political Apartheid", ,**Policy: Issues and Actors**(Center for Policy Studies), vol. 18, N°03, pp. 01.

[3]Chris Landsberg, "South Africa: A Pivotal State In Africa,"Synopsis: Policy Studies Bulletin, 2004.

[4] حمدي، مصدر سابق، ص.19.

[5] مجموعة البنك الدولي، معطيات دولة جنوب إفريقيا"، إطلع عليه: 2018/01/26، على الساعة: 15:11، على الرابط: https://data.albankaldawli.org/country/south-africa

11.7% من إجمالي النفقات العامة، متجاوزة النفقات المخصصة للدفاع والأمن الخارجي التي بلغت 7.7% فقط[1].

وفي الجانب الإقتصادي تظهر العديد من التحديات أمام النظام السياسي في ظل التفاوت الشديد في توزيع الدخل الوطني بين جماعات المجتمع. فرغم كون متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو 13 ألف دولار، فإن الغالبية العظمى من الأفارقة السود تعاني الفقر (نسبة كبيرة تحت خط الفقر). ويشير هذا الى وجود نمطين إقتصاديين داخل البلاد، أحدهما عالمي تنافسي جيد الأداء يسيطر عليه البيض والشركات العالمية، والآخرهامشي يتصف بضعف الأداء في بعض مجالات التعدين والزراعة المعيشية، والذي يعتمد بدرجة كبيرة على العمالة الإفريقية السوداء التي تعاني من البطالة؛ حيث تبلغ نسبتها من السود نحو 42% رغم جهود الدولة للتصدي لهذه المشكلة. وقد إزداد الطلب على العمل بنسبة 40% في حين لم تتجاوز نسبة زيادة الوظائف عن 20% من 1995 إلى 2003، وهو أمر مرشح للتزايد في ظل إتساع نطاق التعليم أمام أبناء الجماعة السوداء، وتخرج الآلاف منهم سنويا لسوق العمل مطالبين بفرص متكافئة مع أبناء الجماعات الأخرى لاسيما الجماعة البيضاء المهيمنة سياسيا[2].

رغم كون هذه التحديات دافعا للإنكفاء على الذات بحثا عن توظيف أمثل للموارد في علاج تلك المشاكل وعدم التورط في إلتزامات خارجية؛ فإن تلك التحديات بذاتها يمكن أن تكون دافعا لمزيد من الدور الخارجي لتعبئة المساندة الدولية للتصدي للمشاكل، أو حتى لصرف الأنظار عنها بتحقيق إنجازات رمزية إقليمية ودولية. وبالتالي، فإنه في ظل السياق الحالي المعولم يمكن النظر لصعود جنوبإفريقيا وممارستها للتأثير في محيطها الإقليمي، وهو ما ينطوي ضمن سعي بعض الدول الإفريقية الصاعدة لممارسة تأثير في محيطها الإقليمي بغية صياغة منظور أمني إفريقي من خلال تطبيق مبدأ حلول إفريقية لمشكلات إفريقية.[3] وتطرح جنوب إفريقيا لمرحلة ما بعد الأبرتهايد نموذجا لذلك؛ فهي الدولة التي تنتمي لعالم الشمال ولكنها تقع جغرافيا ضمن عالم الجنوب.

## ثالثا: مخرجات بناء القوة على الأداء السياسي الخارجي لجنوب إفريقيا

### 1. أداء جنوب إفريقيا في السياق الإفريقي:

سعت جنوب إفريقيا لتوظيف مكانتها الدولية ومواردها الإقتصادية لبناء سياسة خارجية جديدة تحقق أهدافها على المدى القريب والبعيد؛ وهي تعمل على تكريس حضورها على المستوى الافريقي، حيث قامت

[1] عاشور، مصدر سابق، ص.66.

[2] عاشور، مصدر سابق، ص ص.65،66.

[3] حمدي، مصدر سابق، ص.17.

بدور فعال في تشكيل رؤية قارية خاصة بمشروع النهضة الإفريقية، والشراكة الجديدة عام 2001. وكانت دوما السباقة في مبادرات تطوير القدرات المؤسسية الإفريقية، لاسيما تلك الخاصة بالإتحاد الإفريقي منذ سنة 2002، لكن إمكاناتها تبقى محدودة مقارنةبالقدرة على توظيفها خارج حدودها.والجدير بالذكر؛ أنهالعبت دورا كبيرا في نشر قواتها خارج نطاق سيادتها؛ فهي الدولة الرائدة في المهمة الإفريقية في بوروندي[1].

اضافة الى ما سبق ذكره، تساهم جنوب افريقيا بعدد كبير من القوات مع الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوات طوارئ صغيرة في إثيوبيا، إرتيريا، وليبيريا؛ وهي ثامن كبرى الدول المساهمة بالقوات؛ إلى جانب المساهمة في عمليات البحث عن السلام والإستقرار في القارة؛ ولعب المفاوضون دورا مهما في الوساطة والتسهيلات في بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، السودان، إثيوبيا/ إرتيريا، روندا، وساحل العاج وغيرها. لكنها ركزت في حالة **'زيمبابوي'** على الحاجة لحل 'نابع من الداخل' للتحديات التي تواجه الدولة. كما طورت من خلال تمرين إعتيادي إستراتيجية طموحة لإعادة البناء والتطوير بعد الحرب، وقامت بدور حاسم في ترويج حلول لبناء السلام بعد الحرب في كل من جزر القمر، بوروندي، الصومال، السودان، جمهورية الكونغو الديمقراطية، سيراليون، ولبيريا، وساحل العاج.[2]

وبشكل عام، تتحرك دولة جنوب إفريقيا في الدائرة الإفريقية وفقا لمحاور محددة؛ وهي:

أ. **تسوية النزاعات البينية:** وذلك من خلال التركيز على نقاط الاتفاق لإيجاد أرضية مشتركة للنقاش كخطوة أولية للتفاهم؛ خصوصا بسبب خلفيتها التاريخية وهو ما يثير تخوف دول الجوار منها كونها دولة حديثة العهد بالسلام والأمن المجتمعي والذي في حال إنعدامه يحتمل إنتقال الأمر بمنطق الإنتشار لدافيد ميتراني.

كما نجدها تبنّت استراتيجية إقليمية تقوم على التكامل الإقتصادي؛ فهي تستفيد من موقعها كقطب تنمية حقيقي من منظومة علاقات إفريقية متداخلة؛ إذ أصبحت مركز استقطاب امتصّ عام 2006 نحو 50 %من تجارة جنوب القارة.وتعرف مبادلاتها مع شركائها الرئيسين بالقارة فوائض تجارية كبيرة تعزز موقعها ومكانتها كقوة إقليمية. كما تتضمن أجندتها الإفريقية حاجة القارة لنمو اقتصادي متصاعد يتعين على القطاع الخاص القيام بدور رئيسي في تطويره، وضرورة توجيه السوق لمعالجة الأهداف الاجتماعية، وإقامة "شراكات إستراتيجية" مع الدول الإفريقية الأخرى لتعزيز السلام والاستقرار والتنمية.

---

[1]Folashadé A Soulé-Kohndou, **Puissances Emergentes Et Multilatéralisme, Le Cas De L'Afrique Du Sud 1999-2008,** L'Harmattan, Paris, PP.108-109, 2010.

[2]لاندزبرغ، مصدر سابق، ص ص.33،34.

ولتحقيق هذه الأهداف نجدها تمنح الهبات الاقتصادية، وتشارك بعمليات صنع السلام لكسب الثقة والتأييد لأجندتها القائمة على حسن الجوار وليس الهيمنة على الدول الإفريقية الشقيقة، في حين تنص بصراحة على أنها ستستخدم قوتها النسبية لأجل المصلحة المتبادلة، وليس للعدوان على الدول المجاورة[1].

فصناع القرار في السياسة الخارجية لدولة جنوب إفريقيا يسعون جاهدين في تحركاتهم وسلوكاتهم على المستوى الثنائي أو الجماعي إلى إبراز المقاربة التعاونية في توجهاتهم؛ وأن ثمة تغيرا في سلوكها الخارجي من خلال تغليب السلم والأمن على النزاعات والحروب التي عرفت بها؛ وهو ما يعمل على كسب ثقة وتأييد دول الجزار لسياساتها الإقليمية ويفتح لها مجالات أوسع للتعاون في إطار إقليمي مما يبعدها عن العزلة.

ب. **العمل من خلال المنظمات الإقليمية:** وفي مقدمتها **'الإتحاد الإفريقي'** الذي سرّعت في قيام أجهزته المختلفة وحث الدول الأعضاء على استكمال إجراءات التصديق على بروتوكولات أجهزته ومؤسساته. وقد أكدت جنوب إفريقيا– على الحاجة لتعزيز قدراته وإجراءاته لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها، ومع التركيز بشكل خاص على المهام الإفريقية مثل المهمة في بوروندي[2]. كما استطاعت الفوز بالمقر الدائم لبرلمان عموم إفريقيا على أرضها، وقامت بالتصديق على بروتوكول المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان. وألقت بثقلها خلف مبادرة **'نيباد'** بإستضافة هيئة أمانتها العامة، حيث كلفها كل ذلك تخصيص موارد ضخمة لبرامجها وأمانتها[3]. لهذا ذهب البعض إلى القول أن جنوب إفريقيا بصدد وضع خطة لمأسسة نيباد وجعلها جنوب إفريقية؛ كونها تصدرت الجهود المبذولة لتحويل نيباد ضمن خطتها التنموية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية[4]. واستطاعت عبر دبلوماسيتها التنسيق بينها وبين الإتحاد الإفريقي لتصبح المبادرة بمثابة الخطة الإقتصادية للإتحاد الإفريقي.

من جانب آخر، تنشط جنوب إفريقيا من خلال'المجموعات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية والمجموعات الإنمائية لجنوب إفريقيا'، والتي تعتبرها واحدة من أعلى المستويات الممكنة للتعاون الاقتصادي والتعاون المتبادل؛ إذ تدعو إلى ضرورة التخطيط المشترك لمبادرات التنمية الإقليمية التي تؤدي إلى اندماج ينسجم مع الوقائع الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، والسياسية. وتؤيد جنوب إفريقيا التفاوض على عقد اتفاقيات تجارة حرة بين المجموعة الإنمائية الجنوب إفريقية (SADC)، ومجموعة مركوسور (الأرجنتين، البرازيل،

---

[1] لاندزبرغ، المصدر نفسه، ص ص07،08.

[2] Chris Landsberg And Mackay Shaun, « The African Union: Political Will And Commitment Needed For New Doctrine », **Synopsis**, Vol. 01, N°01.

[3] Soulé-Kohndou, Op.Cit, P.57.

[4] Ben Turok, “The International Response to the New Partnership for Africa’s Development,” in: **New Agenda, Second Quarter,** P.103, 2002.

باراجواي، أوروجواي، وفنزويلا). ومن المتوقع أن يواصل الإتحاد الجمركي الجنوب إفريقي مفاوضاته مع الولايات المتحدة الأمريكية[1]. كما تعهدت بالبدء في ترتيبات لأجل المفاوضات حول إقامة منطقة تجارة حرة بين الإتحاد الجمركي الجنوب إفريقي والصين.وبذلك، واصلت تعزيز علاقاتها بدول 'السادك' باعتبارها نطاقا حيويا من خلال إنشاء مراكز تدريبية، وزيارات متبادلة، ومساعدات فنية ومالية، والحرص على مد شبكات الطرق والمواصلات للربط بينها وبين دول المنطقة؛ وهذا خدمة لصالح استثماراتها ومنتجاتها[2].

ج. **الآلية الإفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران:** تشارك في هذه الآلية الدول الإفريقية الأعضاء في مبادرة النيباد بصورة اختيارية.[3] وهي آلية للتعلم المتبادل والتهيئة الإجتماعية التي تعزز الممارسة الديمقراطية والحكم الراشد؛ تهدف لمراقبة التقدم في أربع مجالات: الديمقراطية والإدارة السياسية، الإدارة الإقتصادية، إدارة الشركات، والتنمية الإجتماعية والإقتصادية. وقد وصفها "**أديبايو أديديجي**" بأنها "تحمل في ثناياها ملامح الثورة في الثقافة التي تقوم على عدم التدخل، وعلى تعاون إفريقيا بعد الإستقلال على الصعيدين الإقليمي والدولي".[4] وقد أطلقت إدارة "**مبيكي**" رسميا في سبتمبر 2005 العملية الجنوب إفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، غير أنها بدأت في جو من التوتر والعداء الشديدين بين الحكومة وقطاعات المجتمع المدني المحلية.[5]وهي تواجه تحديا رئيسيا يتمثل في كيفية معالجة ميزان التجارة الإقليمي الذي يميل بوضوح لصالح جنوب إفريقيا، وتحويل وجهته بحيث يخدم مصالح الدول الإفريقية الأخرى؛ فالإقتصاد عصب الحياة والتفاعلات؛ وبالرغم من تعدد مجالات التفاعل والتهديد إلا أنه يبقى أهمها. وكثيرا ما يقال أن هذه الهيمنة الإقتصادية والتجارية تقوض مركز جنوب إفريقيا في المنطقة، وبالتالي ضرورة الكفاح لتحقيق نظام وتوازن تجاريين يعالجان هذه الحالة من عدم المساواة.

وعموما؛ فقد استطاعت جنوب إفريقيا أن تقوم بدور رئيسي فى القارة الإفريقية؛ مما يجعل منها فاعلا رئيسيا ويدعم قدرتها التفاوضية والتنافسية على الساحتين الإقليمية والدولية. وهي تستخدم في ذلك مجموعة من الأدوات الفكرية، والسياسية، والاقتصادية، والعسكرية، ومن خلال الحضور الواعي والمكثف في مختلف الفعاليات الإفريقية وعلى مختلف المستويات والأصعدة؛ وفي مقدمتها المستوى الرئاسي؛ وهو الأمر الذي يعطي دبلوماسيتها دفعة كبيرة ومصداقية أكبر لدى العديد من الدول الإفريقية وذلك بالنحو الذي يصب في جانب مصالحها الوطنية، كما أعلنت على استضافة المؤسسات والمؤتمرات والفعاليات

---

[1] Soulé-Kohndou, Op.Cit, pp.73-78.

[2] عاشور، مصدر سابق، ص64.

[3] "The Partnership For Africa's Development (NEPAD),"Neepad Workshop On Indicators, Benshmark And Processes For The African Peer Review Mechanism (APRM), Cape Town, October,PP.07-08, 2002.

[4] Adebayo Adedeji, "NEPAD's African Peer Review Mechanism: Progress And Prospects", Seminar Of "NEPAD And Civil Society, Cape Town, August, 20-24, , P.02, 2005.

[5] لاندزبرغ، مصدر سابق، ص.31.

الدولية والإقليمية[1]. وبالتالي؛ فإن دولة جنوب إفريقيا تعمل في أجندة سياستها الخارجية وفق معادلة مفادها السعي إلى تعزيز التضامن مع الدول النامية من ناحية، يقابله العمل على الشراكات المختلفة مع الدول المتقدمة من ناحية أخرى من أجل تحقيق ودعم التنمية المستدامة؛ مع عناية خاصة بإحتياجات إفريقيا.

## 2. أداء جنوب إفريقيا في السياق الدولي:

يعمد صناع القرار لجنوب إفريقيا بالتحرك على الصعيد الدولي وفقا لمحاور محددة؛ وذلك من خلال السعي لتوثيق العلاقات مع القوى الكبرى حيث تربطها علاقات مميزة بالعالم الغربي عموما –والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص كونها أكبر شركائها التجاريين؛ إذ بلغت حصة جنوب إفريقيا من التجارة الخارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية للعام 2016 ما نسبته 06.7%، لتحتل هذه الأخيرة المرتبة الثالثة للشركاء التجاريين مع جنوب إفريقيا بعد كل من ألمانيا والصين بنسب 11.8%، ثم 18.1% على التوالي[2]؛ لتتصدر الصين المرتبة الأولى للمتعاملين التجاريين مع جنوب إفريقيا؛ فهي تحتفظ بعلاقات إقتصادية مميزة معها[3]. كما تعتبر شريكا تجاريا هاما وسوقا صاعدا لكندا التي تربطها معه بروتوكولات[4].

اجتهدت جنوب إفريقيا في بناء علاقات مع مختلف القوى الإقليمية والدولية كتوطيد العلاقة مع روسيا لتعظيم دورها وقراتها كفاعل دولي وليس إقليمي فقط، وإقامة محور تعاون مع الهند والبرازيل يهدف للتشاور فيما يتصل بجهود إصلاح الأمم المتحدة؛ فإلتحقت بمجموعة "بريك" لتصبح "بريكس"[5] والتي تقدر وفقا لمعهد جنوب إفريقيا للشؤون الدولية (SAILA) بمساحة إجمالية تفوق ربع مساحة اليابسة في العالم.[6]وهو ما له وزن وتأثير على الساحة العالمية. وبهذا؛ أصبحت جنوب إفريقيا أكثر دينامية ونشاطا في النظام الإقتصادي العالمي، وزاد ترابط إقتصادها بالدول الصاعدة من خلال العلاقات البينية وكذا

---

[1]عاشور، مصدر سابق، ص.66.

[2] ---، "العلاقات بين المملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا"، مركز المعلومات والدراسات، قطاع الشؤون الإقتصادية، غرفة الشرقية، ، ص.04، ديسمبر 2017. متاح على الرابط:
Https://Www.Chamber.Org.Sa/Sites/Arabic/Informationscenter/Economicreport/Traderelations_Documents/

[3] Trésor Dictionnaire Générale, Publications De L'ambassade De France En Afrique Du Sud.

[4] " Relations Canada – Afrique Du Sud", Site Official Des Affaires Etrangères Du Canada, Consulté Le: 30/01/2018, À: 20:39, Au Lien: Http://Www.Canadainternational.Gc.Ca/Southafrica-Afriquedusud/Bilateral_Relations_Bilaterales/Canada_South-Africa-Afrique-Du-Sud.Aspx?Lang=Fra

[5]محمد فايز فرحات، "الدول الصاعدة وتأثيراتها في النظام الدولي"، **السياسة الدولية**، عدد 185، ص.34، جوان 2011.

[6] -------، "حقائق أساسية حول مجموعة بريكس"، إطلع عليه بتاريخ: 24-12-2015، على الساعة: 23:10، على الرابط: www.arabic.people.com.cn

الدخول في شبكة علاقات مع مختلف الفواعل الإقتصادية للنظام العالمي. وكان على رأس جدول أعمال البريكس لعام 2013 بند ينص على إنشاء بنك جديد للتنمية البينية والدولية على غرار البنك الدولي[1]. وهو ما تم الإتفاق عليه في نيودلهي عام 2012؛ حيث أجمعت دول المجموعة في **'دوربان'** على قرار إنشائه على أن يتم تسييره من قبل أعضاء المجموعة فقط كشبكة أمان إستجابة للحالات الطارئة[2].

يتمحور الهدف المعلن من إنشاء البنك حول "إستكمال الجهود الدولية متعددة الأطراف والمؤسسات المالية الإقليمية الرامية إلى دعم النمو والتنمية على المستوى العالمي وتمويل مشاريع في البنى التحتية". أما الهدف الخفي –بحسب العديد من المراقبين– يكمن في إنشاء مؤسسة دولية رديفة للمؤسسات الإقتصادية الدولية الحالية (البنك الدولي، وصندوق النقد العالمي) لتكون وسيلة تنافس هذه المؤسسات، وتعمل على تحرير العالم من تأثيراتها وقيودها. وبالتالي؛ إنهاء الهيمنة الغربية مع فرض مرجعية للقيادة والحوكمة، وممارسة وتمويل التنمية متعددة الأطراف.

علاوة على ما سبق ذكره، تبدو جنوب إفريقيا كدولة تعمل بنظرة براغماتية من خلال تحرير سياستها الخارجية من الغطاء الايديولوجي؛ إذ أحلّت المصالح الإقتصادية محل الإيديولوجية التي كانت تطبعها بالميل للمعسكر الغربي في حقبة التمييز العنصري. ولهذا؛ نجدها اليوم تعتمد إزدواجية المعايير في مواقف كثيرة في سياساتها الخارجية؛ ففي الوقت الذي تقر فيه بحق الشعب الفلسطيني نجدها تدعو لتسوية الصراع برضا طرفيه أي الإعتراف بحق الشعب الفلسطيني في أرضه والإقرار بحقوق سيادية للكيان الصهيوني على أرض فلسطين من خلال الدعة لحل القضية بإقتسام الأرض بين الطرفين؛ ففيما يخص إحتلال العراق؛ فقد نادت بعدم التدخل الأمريكي ودعت النظام العراقي لتسهيل عمليات البحث عن أسلحة الدمار الشامل. وبهذا؛ نجدها تعتمد أسلوب اللعب على المتناقضات لتعظيم المكاسب والبروز بمظهر الدولة المحلة للسلام على الصعيدين الإقليمي والدولي.

في نفس الوقت، تعمل جنوب إفريقيا على الترويج للسلام في القضايا الدولية خصوصا تلك المتعلقة بالشرق الأوسط كونه ذا أهمية كبيرة لديها؛ لذا سعت منذ سنة 1994 الى القيام بدور **"الوسيط النزيه"** في نزاعاته مع توثيق الإتصال بحكومات الدول الشرق أوسطية وإقامة العلاقات الرسمية معها. ويتجلى ذلك في إصدارهالبيانات وتصريحات عن المنطقة أكثر من دول المنطقة نفسها، والأهم من ذلك أنها تملك بعثات دبلوماسية بمعظم دول الشرق الاوسط؛ عدا اليمن، لبنان، والبحرين. من جهة أخرى، ازدادت الزيارات رفيعة المستوى مع دول الخليج (السعودية، إيران، والكويت)؛ حيث تركزت علاقاتها معها حول

---

[1]نورا الرفاعي، "قمة البريكس وتكوين كيان مالي موازي للبنك الدولي.... الدوافع والنتائج"، **المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية**، ع.31، بتاريخ: 05-08-2014.

[2]ماهر بن إبراهيم القصير، **المشروع الأوروآسيوي من الإقليمية إلى الدولية: العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب**، دار الفكر العربي، القاهرة، ص ص.238،239، 2014.

مجالات التجارة والإستثمار والدفاع والتعاون التقني، وكذلك كون تلك الدول مصدر الجزء الأكبر لوارداتها النفطية. وقد إتسع التبادل الإقتصادي بينها وبين دول الخليج منذ سنة 1999، حيث تشكل المنطقة حاليا شريكا تجاريا مهما ومصدرا للإستثمار الأجنبي المباشر؛ فبعد أن كانت 14 مليار راند (1.9 مليار دولار)، إرتفعت عام 2002 إلى 28 مليار راند (3.8 مليار دولار).[1] لتصل عام 2014 في تجارتها الخارجية مع دولة الإمارات لوحدها لما قيمته 2.83 مليار دولار.[2] وهذا الوضع المرن سمح بدخول جنوب إفريقيا للمنطقة بغرض إجتذاب الإستثمارات لأنها "غنية بالنقود"؛ فالمنطقة تهم جنوب إفريقيا على الصعيدين السياسي والإقتصادي.[3]

كما تعرضت جنوب إفريقيا للمحاكمة من قبل المحكمة الجنائية الدولية جراء مخالفتها لفحوى معاهدة روما المؤسسة للمحكمة من خلال تغليبها لقوانينها المحلية التي تضمن الحصانة للرؤساء وتحظر إعتقالهم في قضية السماح للرئيس السوداني "**عمر البشير**" –المتهم بإرتكاب إبادة ودرائم حرب– بالصعود على متن طائرته من قاعدة عسكرية في أراضيها دون ملاحقته؛ بعد مشاركته في قمة للإتحاد الافريقي في منتصف جوان 2015 بجوهانسبورغ. وبهذا؛ شكل موقفها هذا برفض الإعتقال والتسليم دافعا لمحاكمتها.[4]

فيما يتعلق الملف النووي الإيراني؛ فتبنّت جنوب إفريقيا موقفا مستقلا مؤكدة على حق إيران الذي تضمنه معاهدة منع الإنتشار النووي في تطوير برنامج وقدرات نووية مدنية، ودعت لتسوية المسألة بالوسائل الدبلوماسية؛ ملحة على ضرورة التخلي عن فكرة شن عمل عسكري لأن العواقب ستكون أكثر قسوة وخطورة من العراق. وبهذا؛ فإن توجهات جنوب إفريقيا تُنِمّ عن وعي ونضج في ممارسات صناع القرار السياسي على الساحتين الإقليمية والدولية. والأمر لا يتعارض مع توجهاتها ومواقفها التي تتخذها دوما من منظور براغماتي بما يمكنها من الخروج بمزيد من الدعم للقوى المتنازعة في محتلف مجالات التفاعلات الإقليمية والدولية.

## خاتمة:

من خلال تحليل عناصر القوة الشاملة لجنوب إفريقيا يبدو أن إنتقالها إلى مصاف القوى الصاعدة لم يكن بالأمر السهل؛ فقد سخّرت كل طاقاتها وثرواتها من أجل تنمية البلد في ظل نظام يعرف إستقرارا

---

[1] لاندزبرغ، مرجع سابق، ص.41.

[2] –––––––، "2.8 مليار دولار التجارة مع جنوب إفريقيا 2014"، **مجلة البيان**، 10 جوان 2015، على الرابط: Albayan.Ae./Economy/Local-Market

[3] لاندزبرغ، مرجع سابق، ص.41.

[4] "المحكمة الجنائية الدولية": جنوب افريقيا أخلت بواجباتها لعدم توقيف البشير"، مدرج بالموقع بتاريخ: 2017/07/06، إطلع عليه بتاريخ: 2017/01/30، على الساعة: 21:00، على الرابط: http://www.almanar.com.lb/2264106

مقارنة بفترات سابقة. وانعكس ذلك على السياق الخارجي؛ إذ مكنتها مقومات الصعود من فرض مكانتها بمواقفها وتوجهاتها على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ فصناع القرار في البلد عرفوا كيف يستثمروا هذه المكانة الجديدة في التفاعل مع البيئتين الإقليمية والدولية خدمة للمصلحة الوطنية؛ وذلك بالسعي لتبوء مراكز مميزة في حالات معينة؛ أو السعي للحفاظ على الوضع القائم بما يحقق أهدافها أحيانا أخرى. إلا أن الواجب التأكيد عليه؛ هو أن بقاء دولة جنوب إفريقيا ضمن هذا المصاف مرتبط أو مرهون بمدى نجاحها في الحفاظ على مقومات القوة من خلال تفعيل مقدراتها والعمل خصوصا في إطار جماعي من خلال المنظمات الدولية والإقليمية؛ والتي بوءتها هذه المكانة.



- **قائمة المراجع:**

**أولا: المراجع باللغة العربية**

أ- **الكتب:**

1- إسماعيل محمد صادق، **تجربة جنوب إفريقيا... نيلسون مانديلا والمصالحة الوطنية**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة 2014.

2- الشعراوي حلمي، **الفكر السياسي والاجتماعي في إفريقيا**، مركز المحروسة للنشر، القاهرة 2010.

3- القصير ماهر بن إبراهيم، **المشروع الأوروآسيوي من الإقليمية إلى الدولية: العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب**، دار الفكر العربي، القاهرة 2014.

4- توردوف وليام، **الحكم والسياسة في إفريقيا**، ترجمة: كاظم هاشم نعمة، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس 2004.

5- لاندزبيرغ كريس، محمد خلفان (محرر)، **الأفروعربية الجديدة: أجندات جنوب إفريقيا الإفريقية والعربية والشرق أوسطية**، سلسلة محاضرات الإمارات (121)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي 2009.

6- حسن حمدي عبدالرحمن، **دراسات في النظم السياسية الإفريقية**، المركز العلمي للدراسات، القاهرة 2001.

7- شعبان ماهر عطية، **مشاكل إفريقية معاصرة**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة 2011.

**ب- <u>المجلات:</u>**

8- الرفاعي نورا، "قمة البريكس وتكوين كيان مالي موازي للبنك الدولي.... الدوافع والنتائج"، المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، ع.31، بتاريخ: 05-08-2014

9- حسين خلود محمد، "السياسة الخارجية لجمهورية جنوب إفريقيا تجاه دول الخليج العربي"، **السياسة الدولية**، عدد 48، أفريل 2011.

10- سرايا علياء، "خبرات انتقالية: بناء المواطنة في تجربة جنوب إفريقيا"، **السياسة الدولية**، عدد 195، جانفي 2014.

11- عبد الرحمن حمدي، "صراعات الهيمنة: الصيغ الأمنية الجديدة في إفريقيا،"**السياسة الدولية**، عدد197، جويلية 2014.

12- فرحات محمد فايز، "الدول الصاعدة وتأثيراتها في النظام الدولي"، **السياسة الدولية**، عدد 185، جوان 2011.

13- مهدي محمد عاشور، "جنوب إفريقيا ونجيريا....أدوار إقليمية جديدة،"**السياسة الدولية**، عدد 169، جويلية 2007.

**ج- المواقع الإلكترونية:**

14- -------، "رئيس جنوب إفريقيا يجتمع مع رؤساء تحرير صحف لبحث اهتمامات الإعلام"، أطلع عليه بتاريخ: 2016/03/25، على الساعة 10:30، على الرابط: arabic.people.com.cn

15- عبدالفتاح أسماء، "جنوب إفريقيا أكثر دول العالم تقدماً في صناعة الأسلحة"، إطلع عليه بتاريخ: 2016/03/12، على الساعة: 22:50، على الرابط: http://elbadil.com

16- عبدالفتاح أسماء،"أين وصلت حرية الإعلام في إفريقيا"، أطلع عليه بتاريخ: 2016/03/24،على الساعة:11:13، على الرابط: elbadil.com

17- فرحات طارق، "لماذا تخلت جنوب إفريقيا عن برنامجها النووي"، إطلع عليه بتاريخ: 2016/03/22، على الساعة: 20:10، على الرابط:-http://www.sasapost.com/south africa-nuclear/

18- هاني هند السيد، "البرنامج النووي لجنوب إفريقيا يصل لنقطة اللاعودة"، إطلع عليه بتاريخ: 0302016/18، على الساعة: 10:25، على الرابط: http://www.ahram.org.eg/NewsQ/230560.aspx

**ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية:**

-**Les livres:**

19- Aico Zic Marc،La Nouvelle Afrique Du Sud Post-Aparthaid،L'Harmattan،Paris 2010.

20- Gervai-Lambony Philippe،**L'Afrique Du Sud**،Le Cavalier Bleu،Paris،2009.

21- Soulé-Kohndou Folashadé A،Puissances Emergentes Et Multilatéralisme،Le Cas De L'Afrique Du Sud 1999-2008،L'Harmattan,Paris،2010.

-**Journaux et Revues:**

22- Adam Habib",South Africa's Foreign Policy : Hegemonic Aspirations,Neoliberal Orientations And Global Transformation,"**South African Journal Of International Affairs**,2009.

23- Adedeji Adebayo,"NEPAD's African Peer Review Mechanism: Progress And Prospects",Seminar Of "NEPAD And Civil Society,Cape Town,August,20-24,2005.

24- Landsberg Chris And Shaun Mackay,« The African Union: Political Will And Commitment Needed For New Doctrine »,**Synopsis**,Vol. 01,N°01.

25- Landsberg Chris,"South Africa: A Pivotal State In Africa,**Synopsis**: Policy Studies Bulletin,2004.

26- Landsberg Chris,« In Search Of Global Influence,Order and Development: South Africa's Foreign Policy a Decade after Political Apartheid",**Policy: Issues and Actors** (Center for Policy Studies),vol. 18,N°03.



**CHAINES DE VALEUR ET STRATEGIES DE CONCURRENCE DANS L'INDUSTRIE AUTOMOBILE**